

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة عشرة
بعد التسعمائة

المعقود في قصر الأمم بجنيف
يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد راكش سود (الهند)

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة عشرة بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

ثمة متحدثان على القائمة التي أمامي لهذا اليوم، هما السيد ساندرس، سفير هولندا؛ والسيد آنجلو برسياني، القائم بالأعمال ونائب الممثل الدائم لإيطاليا.
أعطي الكلمة الآن للسيد ساندرس، سفير هولندا.

السيد ساندرس (هولندا): اسمحوا لي سيدي الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أعخذ فيها الكلمة خلال هذه الدورة للمؤتمر، أن أقدم لكم تهنئاً وأؤكد لكم ثقتنا الكاملة بالنهج الناجع الذي ستوجهون به عمل المؤتمر كيما يحقق نتيجة ناجحة.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، نظّم وفد بلدي في إطار مساهمة هولندا في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الثاني المعقود بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، أي ما يعرف بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وقد تجاوز مجموع عدد المشاركين في هذا الاجتماع المائة مشارك. وحضر الاجتماع ما يزيد على ٥٠ بلداً، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وألقى الدكتور م شّي، بصفته رئيس مكتب المبادرة الثلاثية في إدارة الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بياناً تناول فيه النطاق المحتمل لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ومن بين القضايا التي تناوّلها السيد شّي في بيانه المسائل التي يمكن أن تتناولها معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، وكيفية التحقق من هذه المعاهدة، وماهية الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها استخدام المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وماهية بقية العناصر ذات الصلة التي يتعين النظر فيها. كما شدّد الدكتور شّي من جديد على الحاجة إلى اتفاقية من هذا القبيل. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب كونها صكاً فعالاً في مجال عدم الانتشار، تضع حداً نوعياً لتطوير الأسلحة النووية. ويبيّن أن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى ستضع حداً كمياً لإنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي فإنها ستشكل مساهمة هامة في اتجاه عدم الانتشار وخطوة أخرى أساسية في اتجاه نزع السلاح النووي.

وعقب العرض الذي تلاه الدكتور شّي، جرت مناقشات تناولت نطاق نظام التحقق من الامتثال لأحكام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، وتمويل هذا النظام، ومسألة المخزونات (بما في ذلك مدى ملائمة المبادرة

الثلاثية أو ما يشابهها من ترتيبات لمعالجة هذه المسألة)، ومدى ملائمة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لمنع الإرهاب النووي.

وقد أرسلت إلى جميع الوفود ملخصاً مكتوباً لإعلامهم عن هذا الاجتماع وكذلك عن رسالة الدكتور شّي إلى أمين عام المؤتمر. وعُيّن هذا الملخص كوثيقة رمزها CD/1691. وسنستمر في إبلاغ المؤتمر بكل ما يستجد بشأن هذه المسألة.

وبهذا أختتم بياني عن عملنا على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لكنني أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعم مملكة هولندا للمقترح الذي تقدّم به الرؤساء الخمس السابقون، بالصيغة التي جاء بها في الوثيقة CD/1693. وقد أدلي بهذا البيان لتدوينه في هذه الحالة بالذات.

الرئيس (متحدثاً بالإنكليزية): أتوجّه بالشكر إلى ممثل مملكة هولندا الكريم على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خصّ بها الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد آنجلو برسياني، ممثل إيطاليا الكريم.

السيد برسياني (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، التأكيد على مدى سعادة الوفد الإيطالي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح مع ما تتحلون به من شمائل عديدة وحميدة. ونحن نسلم بأنكم ستؤدّون واجباتكم الهامة على أحسن وجه ممكن. كما نؤكد لكم دعم الوفد الإيطالي الكامل، مع تمنياتنا لكم بالتوفيق في مهمتكم.

وإني آخذ الكلمة اليوم لأؤكد لكم دعم إيطاليا للجهود المتنوعة والمتزايدة التي بذلها مختلف الرؤساء، الذين قدّم بعضهم، لاسيما ألمانيا والبرازيل وفنلندا، مقترحات قيّمة. ونحن نقرّ أننا استفدنا من هذه المقترحات، وإن لم تتكلل بالنجاح، لأنها أبعدتنا عن الأبواب الموصدة أمامنا.

لقد أعرب سفير إيطاليا السيد مايوليني في البيانين الأخيرين اللذين أدلى بهما أمام مؤتمر نزع السلاح، عن تأييده الخاص لمبادرة السفراء الخمس أثناء صياغتها في ٨ آب/أغسطس وبعد طرحها في ٢٩ آب/أغسطس. ونحن اليوم نرحّب بالصيغة الرسمية لهذا المقترح، إذ نعتبرها إشارة صريحة لدفع المؤتمر إلى العمل. وباختصار، نعرب عن ارتياحنا لأنها مبادرة مجموعة مشتركة بين الأقاليم قدّمها بنية حسنة مهنيون بارزون استفادوا تماماً من المقترحات السابقة والخبرة المكتسبة أثناء اضطلاعهم بمسؤولياتهم في شهر آب/أغسطس في هذه الهيئة بالذات وفي سياق معاهدة عدم الانتشار.

وقد جاء عرض هذه المبادرة في الوقت المناسب، إذ تزامن مع بداية دورتنا السنوية، وهو ردّ على تنامي نفاذ الصبر في صفوف جميع الوفود الحاضرة هنا، وفي مواجهة المأزق الذي دام سنوات طويلة وفي مواجهة

التطورات البالغة الأهمية التي شهدتها الحالة الدولية. وعلاوة على ذلك، نولي أهمية كبيرة إلى إشارة السفراء الخمس الصريحة بأن مقترحهم آخذ في التطور من حيث طبيعته وأنه قابل للتعديل ولا من حيث إدراج مختلف البنود، لأي نظام صارم للأولويات بينها.

وبناء على الحكمة الجماعية التي أفرزتها المحاولات المتنوعة والمتكررة التي جرت خلال العديد من السنوات والعديد من الرئاسةات للمضي بمداولتنا قدما، تبدو هذه المبادرة الأخيرة، أكثر من أي وقت مضى، دعوة مفتوحة للفعاليات الرئيسية إلى بدء العمل الحقيقي. إن ميزة النهوض بالدور الرئيسي يترتب عليها عبء تحمل مسؤوليات هامة. والطريق المسدود الذي ما برحنا متخبطين فيه لمدة طويلة ليس نتيجة لموقف متصلب تبنته أغلبية الدول الحاضرة هنا، بل العكس تماما. فالمبادرة التي تقدم بها السفراء الخمس أداة جاهزة لأن نستخدمها جميعا، ويمكننا تعديلها، ومن الأكيد أننا سننظر إليها بشكل إيجابي. أما أولئك الذين ربما ما زالوا يجدون صعوبات بخصوص هذا النص، فليس لهم إلا أن يقدموا تعليلا لهم وصياغاتهم البديلة، أي، باختصار، أن يقدموا مقترحات عملية لتحسين المبادرة. فنحن لسنا في حاجة إلى نص آخر ليقبل على أنه مجرد "أساس للمشاورات". لقد آن الأوان لكي نتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الصيغة النهائية.

ولذا، فإننا نتوقع من الجهات الفاعلة الرئيسية ألا تفوت هذه الفرصة الأخيرة. وفي هذا السياق، نثني على المشاورات السياسية بشأن مؤتمر نزع السلاح التي عقدت مؤخرا في بكين بين الولايات المتحدة والصين، وذلك كخطوة أولى. وفي الواقع أننا ننتظر من الجهات الفاعلة الرئيسية أن تضطلع بمسؤولياتها الهامة حيال المجتمع الدولي والتاريخ، بتبني حوار سياسي مكثف، على مستوى عالٍ أكثر فأكثر، من دون تأخير ولا شروط مسبقة، ولا أحكام مسبقة ولا إخلال بالقانون. فجميع الوفود تميل إلى الحفاظ على هذه الهيئة في ضوء إنجازات الأمس وتحديات اليوم. ولذا لا يمكننا القبول بتوقيف التفاوض تماما لأننا فشلنا في التفاوض بشأن بند بعينه من البنود أو بشأن برنامج عمل شامل.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى ممثل إيطاليا الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها

الرئاسة.

وبهذا نختم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ يبدو ألا أحد يرغب في ذلك.

أعضاء الوفود الموقرين، كما أخبرتكم بذلك يوم الثلاثاء الماضي، ستعقد مباشرة بعد هذه الجلسة العامة جلسة عامة غير رسمية تكرر لمناقشة سبل ووسائل استئناف المؤتمر عمله. وأود أن أختتم مناسبة عقد هذه الجلسة العامة غير الرسمية لأطلعكم على المشاورات التي أجريتها. فكما تعلمون طُلب إلي، بموجب القواعد الإجرائية، عقد

مشاورات مع باقي الوفود بهدف استنباط سبل ووسائل تجاوز هذا المأزق الذي واجهناه في عملنا في السنوات الأخيرة.

كما أود توجيه أنظار الأعضاء إلى المقترحات التي عرضتها علي الوفود أثناء إجراء المشاورات. ونحن نعلم بالفعل - وقد شهدنا ذلك - أن مجموعة السفراء الخمس قدمت مبادراتها رسميا في هذا الصدد، وقد استمعنا هذا الصباح إلى بيانين ألقيا في الجلسة العامة ردًا على هذه المبادرة، كما أتيحت لنا قبل ذلك فرصة الاستماع إلى بعض ردود الفعل على هذا المقترح الذي عرض السنة الماضية وهذه السنة لكي ننظر فيه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

هذا هو إذن ما أتوقع بحثه في جلستنا غير الرسمية التي ستعقد مباشرة بعد اختتامنا الجلسة العامة، كما أشرت إلى ذلك آنفا. كما أود إحاطتكم علما أن الجلسة غير الرسمية ستقتصر على الدول الأعضاء والمراقبين.

وإذا لم يكن ثمة متحدثون آخرون في هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أختتم هذه الجلسة بالإشارة إلى أن المؤتمر سيعقد جلسته العامة المقبلة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

- - - - -